رائف زريق

القائمة المشتركة: مرحلة سياسية جديدة؟

تعددت أسباب قيام "القائمة المشتركة" (المكونة من الاحزاب العربية المشاركة في انتخابات الكنيست الاخيرة)، لكنها الآن حقيقة قائمة. أعني بذلك أنها، بغض النظر عن الأسباب التي دعت الأحزاب إلى الاتفاق على إقامتها، أصبحت منذ لحظة تأسيسها، والأهم منذ لحظة انتخابها، حاضرةً باعتبارها حالةً تتجاوز مركباتها فقط، وتشكل كحالة وكفكرة وكمشروع عاملاً تأخذه الأحزاب والهيئات بعين الاعتبار. أي أنه إذا كانت الأحزاب هي التي أقامت القائمة بدعم شعبيّ فإن عملية فك القائمة قد لا تكون بالسهولة نفسها، وإن كانَ الأمر وارداً جداً من دون شك. وما أعنيه هنا هو أنّ ضرورة قيام القائمة لا تتحكم بضرورة تطورها، إذ إن لهذه الضرورة ديناميكية خاصة بها. في هذا المقال سأحاول رصد مكمون هذا الديناميكية وآفاقها وتحدياتها، وكذلك سوف أُشير إلى بعض الدلالات التي تدل عليها إقامة القائمة المشتركة، وذلك بغض النظر عن رغبات أولئك الذين بادروا إلى إقامتها. ومن هنا سأبدأ.

القائمة المشتركة في اللحظة السياسية الراهنة

إذا شئت أن أُشخص اللحظة السياسية الراهنة فلسطينياً، كنت أقول إنها لحظة الأزمة بامتياز وبـ (الـ) التعريف. لا تكمن الأزمة في أن الفلسطينيين والحركة الوطنية في الخارج لم ينجحوا في مشروع العودة والدولة وإنهاء الاستيطان، فهذا كثيراً ما يحدث في حركات التحرر وفي أي حركةٍ سياسيةٍ ذات أهدافٍ تاريخية وتحمل على عاتقها قضايا كبيرة. الأزمة بامتياز تكمن في أنّ أحداً في السياسة الفلسطينية لم يعد يؤمن بما يقول وبما يعد به جمهوره. أي أن الأزمة لا تكمن في أنّ الحركة الوطنية لم تحقق الإنجازات، إنما تكمن في أنها فقدت الأمل في تحقيقها، أي أنها وصلت إلى لحظةٍ أيقنت فيها أنّ المستقبل لا يختلف عن الحاضر، وأنّ الزمن عاقرٌ ولا يحمل في أحشائه شيئاً، وأن لا ضوء في آخر النفق.

لقد جربت الحركة الوطنية الكفاح المسلح وشعار التحرير من

إن تاريخ الفلسطينيين في إسرائيل هو تاريخ تصاعدي من ناحية المطالب، إذ إنهم بدأوا مشروعهم السياسي بعد النكبة كمشروع صمود وبقاء (وحق المواطنة في هذا السياق كأنّه مشروع بقاء، وعليه فإن المواطنة والهوية الإسرائيليّة والبقاء كانت في وحدة واحدة في تلك السنوات)، ثم انتقلوا إلى مشاريع ومطلب المساواة الذي جذّرته وقادته الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي على مدى عقود، ثم تحوَّل المشروع إلى مشروعٍ يتحدى طابع الدولة متمثلاً بمطلب دولة المواطنين والأوتونوميا الثقافية الذي قاده ونظّر له التجمع الوطني الديمقراطي.

القائمة المشتركة: بهجة الانجاز.

الماء إلى الماء في الستينيات وبداية السبعينيات، ثم انتقلت إلى فكرة الدولة. ثم جربت خلال الانتفاضة الأُولى الحراك الشعبي والانتفاضة السلمية، ثم جربت المفاوضات في أوسلو والحراك الدبلوماسي، ثم عادت في الانتفاضة الثانية إلى نوعٍ من العمل العسكري، ثم عاد أبو مازن إلى العملية التفاوضيةً مجدداً، ثم قاطع المفاوضات، ثمّ.. وثمّ..، لكنّ الدولة تبدو بعيدةً، والعودة أبعد. وصلت القضية إلى لحظة صمت، أي أنها وصلت إلى الحائط. لم يعد في مقدور الحركة الوطنية الفلسطينية أن تقدم مزيداً من التنازلات، ووصلت إلى الحد الأدنى مما تستطيع أن تقدمه. رغم كل ذلك، فإنّه لم يُشبع الرغبة الإسرائيلية. السياسة الفلسطينية اليوم أشبه بالكاهن الذي يكرز في الصلاة، لكنه فقد إيمانه بالرب، وليست لديه مهنةٌ أُخرى يقوم بها.

في الداخل أيضاً هناك نوع مشابه من الأزمة، لكن الفلسطينيين في الداخل وصلوا إلى أزمتهم عبر طريق مختلف. لقد وصل الفلسطينيون في الداخل إلى نقطةٍ لم يعد بمقدورهم رفع سقف مطالبهم، ووصلوا إلى قناعةٍ بأن المستقبل لا يختلف عن الحاضر بكثير، وأنهم استنفدوا إلى حدٍّ كبيرٍ إمكانيات التغيير. إلا أنه هنا من الضروري بمكان التأكيد على نقطةٍ في غاية الأهمية، ألا وهي أنه إذا كانت الحركة الوطنية الفلسطينية غير قادرة على التراجع أكثر، فإن الفلسطينيين في إسرائيل غير قادرين على رفع مستوى مطالبهم أكثر إلى الأعلى. إن تاريخ الفلسطينيين في إسرائيل هو تاريخ تصاعدي من ناحية المطالب، إذ إنهم بدأوا مشروعهم السياسي بعد النكبة كمشروع صمود وبقاء (وحق المواطنة في هذا السياق كأنّه مشروع بقاء، وعليه فإن المواطنة والهوية الإسرائيليّة

صحيح أنه في مستوى الهوية والانتماء هناك شعور كبير بالاغتراب عن المجتمع الإسرائيلي، وهناك وعيٌ أكبر للتاريخ والذاكرة والانتماء، ولكن في الوقت نفسه فإن تيارات العمق، التي تؤثر في حياة الناس اقتصادياً ومؤسساتيا وسياسياً، كلها إسرائيلية بحتة. الفلسطيني اليوم مرتبطٌ أكثر من أي وقت مضى بالمؤسسة الإسرائيلية الاقتصادية والخدمية. كذلك واضح لجميع النخب السياسية، ونظراً للأزمة الفلسطينية، أولاً، وللانهيار العام في العالم العربي، أنه لا وجود لأي مشروعٍ سياسيٍّ خارج السياسة في إطارها الإسرائيلي.

والبقاء كانت في وحدة واحدة في تلك السنوات)، ثم انتقلوا إلى مشاريع ومطلب المساواة الذي جذّرته وقادته الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي على مدى عقود، ثم تحوَّل المشروع إلى مشروع يتحدى طابع الدولة متمثلاً بمطلب دولة المواطنين والأوتونومياً الثقافية الذي قاده ونظّر له التجمع الوطني الديمقراطي.

إلا أنّ جميع هذه المشاريع وصلت إلى تلك النقطة التي أصبح فيها واضحاً للكثيرين أنه من الصعب تجاوز الوضع القائم والطابع البنيوي لدولةٍ ومؤسساتها التي تقوم على نفي الفلسطيني أكثر من أنها تمييز ضده.

يضاف إلى ذلك ازدياد منسوب خطاب الهوية الذي صعد في التسعينيات بشقّيه: خطاب الهوية القومي– متمثلاً بخطاب التجمع، وخطاب الهوية الإسلامي متمثلاً بالحركة الإسلامية بشقيّها، الأمر الذي رفع منسوب الشعور بالاغتراب لدى شرائح واسعةٍ داخل المجتمع الفلسطيني تجاه المجتمع الإسرائيلي. هذا مع العلم أن العملية الاقتصادية والخدميّة والسياسية الإسرائيلية لم تتوقف لحظةً واحدةً بموازاة ارتفاع منسوب خطاب الهوية.

أمّا إسرائيلياً، فمنذ الانتفاضة الثانية هناك قناعة متزايدة لدى جميع الأوساط السياسية في الوسط اليهودي بيمينها ويسارها باستحالة إمكانية الوصول في المدى المنظور إلى أيِّ حلٍّ سياسيٍّ مع الشعب الفلسطيني. لقد جاءت الانتفاضة الأُولى على خلفية الاحتلال، وقد فهمها اليهودي الإسرائيلي باعتبارها رسالةً ضد الاحتلال، أما الانتفاضة الثانية (التي، في الواقع، فُرضت فرضاً على الشارع الفلسطيني) فقد جاءت على خلفية ما يُسمَّى العملية السلمية، أي أنها انتفاضةٌ بدت كأنها جاءت لتقول: «لا للسلام»، وبالتالي تم فهمها إسرائيلياً باعتبارها رصاصةً في قلب الحلم بإمكانية التعايش.

شيءٌ ما في المشهد أصبح جلياً، التعويل والتأويل والتبرير لم يعد بمقدورها أن تؤجل رؤية لحظة الحقيقة حول عمق الصراع وطبيعته وكأنه يعود إلى أبجدياته الأُولى. لكننا لا نعود أبداً إلى الأبجديات الأُولى، إذ إنّ الصورة اليوم صورة مركبة. صحيح أنه في مستوى الهوية والانتماء هناك شعور كبير بالاغتراب عن المجتمع الإسرائيلي، وهناك وعيٌ أكبر للتاريخ والذاكرة والانتماء، ولكن في الوقت نفسه فإن تيارات العمق، التي تؤثر في حياة الناس اقتصادياً ومؤسساتيا وسياسياً، كلها إسرائيلية بحتة. الفلسطيني اليوم مرتبطٌ أكثر من أي وقت مضى بالمؤسسة الإسرائيلية الاقتصادية والخدمية. كذلك واضح لجميع النخب السياسية، ونظراً للأزمة الفلسطينية، أولاً، وللانهيار العام في العالم العربي، أنه لا وجود لأي مشروعٍ سياسيٍّ خارج السياسة في إطارها الإسرائيلي.

وعليه، ليس صدفةً أن الفلسطينيين في إسرائيل توحّدوا في إطارٍ سياسيٍّ يعزز هويتهم طبعاً، ويوحّد قدراتهم وطاقاتهم، لكنه مشروع في الكنيست الإسرائيلي، وليس في مواجهة الكنيست أو بديلاً عنها، أي أنه في نهاية المطاف مشروع ضمن المواطنة الإسرائيلية، وإن كان يطرح تحدّياً حقيقيّاً كجوهرها ومضمونها. لا شك أنّ القائمة وطريقة تركيبها قد تكونان أمراً عارضاً أو محض صدفة، لا شك في ذلك، لكنها صدفة تفتح الطريق لضرورة أن تكشف عن وجهها وأن تظهر. إذا أردت أن أُراهن على الصدفة التي قادت إلى نشوء القائمة، كنت أشير إلى تضافر بعض القناعات والأحداث، وأُولى هذه القناعات أن التجمع آمن بمشروعه القومي في توحيد العرب قومياً وجسَّده، والتقى مشروعه الفكري هذا مع رغبة الجبهة ومصلحتها في قيادة القائمة، وكل ذلك مع مسؤولية القائمة الموحدة. يضاف إلى ذلك الرغبة في تحاشي إشكالات نسبة الحسم. لكن ذلك بعضٌ من التاريخ.

وبذلك، فمن الواضح أنّ القائمة المشتركة ليست جسماً تمثيلياً، إنما هي قائمةٌ انتخابيةٌ إسرائيلية من حيث موقعها الحقوقي والسياسي، لكنّ جمهور منتخبيها بغالبيته العظمى من الفلسطينيين، وأعضاؤها هم أيضاً من الفلسطينيين، وكذلك فهي تمثل، فعلياً، مصالح المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

لكن، من الواضح للجميع أن القائمة ليست بديلاً عن لجنة المتابعة ولا عن الأجسام التمثيلية الأُخرى المبنية على أساس تنظيمٍ قوميّ.

القائمة المشتركة وموقعها في الخريطة السياسية العربية

من الواضح أن القائمة المشتركة ليست برلماناً عربياً فلسطينياً، وهي ليست هيئةً تمثيليةً يتم فيها تمثيل الفلسطينيين في إسرائيل. القائمة المشتركة هي قائمة انتخابية إسرائيلية ضمن الكنيست الإسرائيلي وضمن السياسة الإسرائيلية والنظام الحقوقي الإسرائيلي، وهي تعيد إنتاج الذات السياسية الإسرائيلية، أي أنها تعيد إنتاج لمواطنة.

حين يذهب المواطن الفلسطيني للإدلاء بصوته للكنيست الإسرائيلي، فإنه يقوم بذلك بصفته مواطناً إسرائيلياً، وهذا هو أساس الحق في التصويت، والتصويت هو ممارسةٌ لهذا الحق دون غيره، حتى لو كان يصوت للقائمة المشتركة. ما أقصد قوله هو أنّ علاقة الفلسطيني بالمواطنة الإسرائيلية هي ضرورةٌ منطقياً كي يستطيع الإدلاء بصوته. أما هوية القائمة التي سيصوت لها، فإنها عرضيةٌ منطقياً، أي أنّ هناك فلسطينيين لا يصوتون للقائمة المشتركة، كما أنّ هناك مواطنين يهوداً يُصوتون لهذه القائمة.

وبذلك، فمن الواضح أنّ القائمة المشتركة ليست جسماً تمثيلياً، إنما هي قائمةٌ انتخابيةٌ إسرائيلية من حيث موقعها الحقوقي والسياسي، لكنّ جمهور منتخبيها بغالبيته العظمى من الفلسطينيين، وأعضاؤها هم أيضاً من الفلسطينيين، وكذلك فهي تمثل، فعلياً، مصالح المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

لكن، من الواضح للجميع أن القائمة ليست بديلاً عن لجنة المتابعة ولا عن الأجسام التمثيلية الأُخرى المبنية على أساس تنظيم قوميّ، مثل: لجان الطلاب العرب واتحاد لجان أهالي الطلاب العربَ القُطرية واتحاد أطباء الأسنان العرب واتحاد الجمعيات الثقافية العربية، وانتهاءً طبعاً بلجنة المتابعة العليا.

يجب الانتباه إلى أن هناك قوى مهمة ومؤثرة في الشارع العربي غير ممثلة في القائمة المشتركة لعدم رغبتها في خوض انتخابات الكنيست، مثل: أبناء البلد والحركة الإسلامية– الشق الشمالي. وهذه القوى يجب أن تحظى بالتمثيل المناسب لها في لجنة المتابعة.

إنّ وجود جسمين يمثلان، كلٌّ بطريقته الخاصة، الفلسطينيين في إسرائيل– لجنة المتابعة والقائمة المشتركة– هو موضوعٌ في غاية الأهمية.

من الأهمّ أنْ يجرى توزيع الأدوار بين لجان المتابعة والقائمة المشتركة، بحيث تكون الجهود متضافرة، إذ إنه إذا لم يتم ذلك، فسوف تكون هناك مساحات من الاحتكاك قد تؤدي إلى إضعاف الجسمين بدل تقوية كلٍّ منهما. ومن المهم أن تنتبه القائمة المشتركة لوجود قوى مهمة غير حاضرة داخل القائمة، وأن تكون حذرةً في طريقة عرضها لذاتها، وأن تعي حدودها التمثيلية.

القائمة المشتركة وسؤال العمل العربي اليهودي

على مدى السنوات التي سادت فيها هيمنة الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية كانت منطلقات العمل السياسي مبنية، بالأساس، على الموقف، وليس على الموقع. تعامل الحزب مع المبادئ، وليس مع الانتماءات، فاعتبر أنّ هناك قوى تقدمية وقوى رجعية، قوى مع العدالة الاجتماعية وقوى ضدها، قوى مع الاحتلال وأُخرى تسعى إلى إنهائه. وعليه، لم يقسم الحزب عالمه السياسي بين يهود وعرب، وبنى استراتيجيته على تجاوز هذا التقسيم. فعندما بادر الحزب إلى إجراء لقاءات مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في سبعينيات القرن الماضي، في حين كانت هذه اللقاءات عبارة عن تحدٍّ للرأي العام في إسرائيل، أصر الحزب على اعتبار أن

منذ الستينيات ظهرت قوى تُقر بأنّ القضية غير قابلة للاختزال باعتبارها قضية موقف، إنما القضية هي قضية موقع. المقصود هنا حركة الأرض، بدايةً، وحركة أبناء البلد، لاحقاً. رأت هاتان الحركتان أنّ مجرد كون الإنسان فلسطينياً في هذه البلاد يُحتّم عليه أن يتواجد في موقعٍ معيَّنٍ في علاقات السيطرة والقوة مع الدولة الإسرائيلية. وأن يكون الإنسان يهودياً، إن كان يسارياً أو في اليمين في إسرائيل، فإن ذلك يعني أنه جزءٌ من صيرورةٍ حياتيةٍ معينة، منظومة قانونية واقتصادية تقع في موقع صراع مع الفلسطينيين.

هذه اللقاءات تتم بين المنظمة وبين حزبٍ إسرائيليٍّ يشكل جزءاً من الخارطة السياسية الإسرائيلية.

لم يتغاضَ الحزب عن وجود تمييزٍ على أساسٍ قوميّ، إنما تعامل معه ضمن محاذير معينة. الأول أنه اعتبر أن هذا الصراع لا يشكل جوهر الصراع، إذ إن جوهر الصراع هو مع الإمبريالية العالمية والصهيونية بصفتها جزءاً من الإمبريالية (وليس بالضرورة لكونها حركة كولونيالية) هذا من ناحية، ومن ناحية أُخرى أصرّ الحزب دوماً على أن معارضة هذه السياسة ومواجهتها تكونان بجبهةٍ عربيةٍ- يهوديةٍ دائماً وأبداً.

إلا أنّ الحزب، ورغم ذلك، وجد نفسه خلال سنوات السبعين من القرن الماضي يقوم بعملية تنظيم، وإن كانت محدودة، للعرب في إسرائيل على أساسٍ قوميّ (لجنة الدفاع عن الأراضي ولجان الطلاب العرب ولجنة المتابعة). وبالرغم من محدوديتها، فإن هذه الأجسام مبنيةٌ على أساسٍ قوميّ.

هناك أسبابٌ عدة أدت إلى هذا التحول، لكن علينا أن نشير إلى أنه منذ الستينيات ظهرت قوى تُقر بأنّ القضية غير قابلة للاختزال باعتبارها قضية موقف، إنما القضية هي قضية موقع. المقصود هنا حركة الأرض، بدايةً، وحركة أبناء البلد، لاحقاً. رأت هاتان الحركتان أنّ مجرد كون الإنسان فلسطينياً في هذه البلاد يُحتّم عليه أن يتواجد في موقعٍ معيَّنٍ في علاقات السيطرة والقوة مع الدولة الإسرائيلية. وأن يكون الإنسان يهودياً، إن كان يسارياً أو في اليمين في إسرائيل، فإن ذلك يعني أنه جزءٌ من صيرورةٍ حياتيةٍ معينة، منظومة قانونية واقتصادية تقع في موقع صراع مع الفلسطينيين. الصراع ليس على المستوى الشخصي، وليست له علاقة بنوايا الأشخاص أو أفكارهم أو ميولهم. الصراع هو بين منظومتين وصيرورتين تقوم بينهما حالة إقصاء. وعليه، رأت هاتان الحركتان أنه قبل الدخول في المواقف يجب الالتفات إلى المواقع، وأنه من الضروري الالتفات إلى الصيرورة الداخلية والذاتية للفلسطينيين في إسرائيل بصفتهم أصحاب رواية وصيرورة خاصة بهم قبل الخوض في مسألة التحالفات مع قوى ديمقراطية يهودية. لا شكّ في أنّ هذا المنطق السياسي كان له الأثر على الفكر السياسي داخل الحزب والجبهة، إضافة إلى التغييرات الإقليمية والعالمية التي رفعت منسوب لغة الهوية في مناطق عدة في العالم.

إنّ هذا المنطق الهوياتي يؤدي إلى استنتاجٍ يقود إلى ضرورة وجود جسمٍ تمثيليٍّ يُمثل الفلسطينيين في إسرائيل، يمثل صيرورتهم وإرادتهم وكونهم ذاتاً سياسيةً لها تفرّدها وسؤالها التاريخي.

إلا أنّ كلا الموقفين (الأرض وأبناء البلد من ناحية، والحزب من ناحية أُخرى) أصرّا على قضيةٍ معينةٍ، وفي الوقت ذاته أغفلا قضيةً أُخرى.

أصر الحزب الشيوعي، مثلاً، على قضية النضال المشترك، إلا أنه لم ينشر في أدبياته ولم يحلل ولم يقدم نصّاً نظرياً مقنعاً بخصوص لماذا يتعارض العمل اليهودي العربي مع إمكانية وضرورة وجود أجسام تمثيلية منتخبة تمثل العرب. هل يعني العمل العربي اليهودي أنه من غير الشرعي أن تقوم الضحية بتنظيم ذاتها قومياً؟

من ناحية أُخرى يمكن أن نسأل أصحاب الفكر القومي: هل توحيد القوى العربية ووجود جسم تمثيلي عربي يعني بالضرورة استبعاد إمكانية العمل العربي- اليهودي؟ هناك فرق بين أن يكون العرب موحدين وأن يكونوا وحدهم. الحالة المثالية هي أن يكون العرب موحدين، لكن ليس وحدهم. إنّ من يعتقد أن ضرورة العمل اليهودي العربي تعني استثناء إمكانية توحيد الصف العربي خاطئٌ في اعتقادي، ويمثل هذا الموقف نوعاً من الخجل القومي. ومن ناحية أُخرى، أعتقد أنه من الخطأ الاعتقاد أنّ توحيد القوى

من ناحية أُخرى يمكن أن نسأل أصحاب الفكر القومي: هل توحيد القوى العربية ووجود جسم تمثيلي عربي يعني بالضرورة استبعاد إمكانية العمل العربي- اليهودي؟ هناك فرق بين أن يكون العرب موحدين وأن يكونوا وحدهم. الحالة المثالية هي أن يكون العرب موحدين، لكن ليس وحدهم. إنّ من يعتقد أن ضرورة العمل اليهودي العربي تعني استثناء إمكانية توحيد الصف العربي خاطئٌ في اعتقادي، ويمثل هذا الموقف نوعاً من الخجل القومي.

العربية يقتضي إقصاء الشركاء اليهود، وأميل إلى الاعتقاد أنّ موقفاً كهذا يعاني من بعض الانغلاق القومي. لقد شكلت القائمة المشتركة حلاً وسطاً بين هذه التوجهات. فمن ناحيةٍ جرى توحيد الأحزاب العربية ضمن الكنيست وتحت إطاره، ومن ناحيةٍ أُخرى لم تقتصر القائمة على مرشحين عرب، إنما ضمت نائباً يهودياً.

هذا موضوع يحتاج إلى تفكيرٍ معمقٍ واستراتيجيةٍ طويلة المدى. لقد دخل دوف حنين هذه المرة بصفته مرشحاً للجبهة. لم تكن هناك أي معارضة لأية قائمةٍ على ضمه إلى المشتركة. لكنّ الموضوع، في اعتقادي، يجب أن لا يكون ولا أن يُصاغ في سياق وجود معارضةٍ أو عدم وجود معارضة. السؤال هو: ما هي الاستراتيجية للعمل مع الشارع اليهودي في هذا السياق؟

إنّ هذا الأمر على مستوى كبيرٍ من الأهمية، وذلك في ظل ضعفٍ واضحٍ لليسار الإسرائيلي برمته. فحزب العمل يتذيل الليكود، وميرتس غير حاضر على الإطلاق. وبهذا المعنى فإن القائمة المشتركة مرشحة في حال وجود ظروفٍ ملائمةٍ لأن تقود المعارضة واليسار في إسرائيل. وعندما أقول تقود، فإنني لا أقصد أن تقود هذا اليسار إلى انتصارٍ مقبلٍ في الانتخابات المقبلة أو التي تليها، إنما المقصود أن تقوده تاريخياً، أي أن تعرض طريقاً للخروج من الحالة الراهنة: من الاحتلال، من السيطرة الكولونيالية، من التشريد والقمع. لكن، حتى يحصل أمرٌ كهذا، على القائمة ذاتها أن تستوعب أنها، وإن كانت في الأساس تمثل إرادة الفلسطينيين في اسرائيل، يقع على عاتقها دورٌ أكبر من ذلك بكثير، ألا وهو عرض بديلٍ تاريخيٍّ أمام المجتمع الإسرائيلي برمته. هذا من ناحية، لكن، من ناحيةٍ أُخرى، فإنّ هذا يعني أن تعي أيضاً أنها أكبر جسمٍ فلسطينيٍّ منتخبٍ في العالم، وأنها تمثل إرادة مئات آلاف الفلسطينيين، وأنه يحق لها أن تلعب دوراً على مستوى الشعب الفلسطيني. المقصود بذلك هو ما يلي: حتى الآن لم يكن بمقدور الفلسطينيين في الداخل الدخول في حديثٍ مع الدولة الإسرائيلية حول شروط المصالحة التاريخية. أما الآن، وقد توحدت القوى في الداخل، فإنّ ذلك يعني أنها باتت مؤهلةً لتقول شيئاً عن الصراع بمجمله، وليس فقط عن وضع الفلسطينيين في الداخل. هذه مسؤولية كبيرة جداً، لكن أعتقد أنه أصبح من الصعب التغاضي عنها.

القائمة المشتركة والخطران المتقابلان: الثقب الأسود والانفجار الكبير

المقصود بخطر «الثقب الأسود» الخطر الكامن في غياب الاختلاف، إذ يمتص «الثقب الأسود» جميع الخلافات الأيديولوجية بين الأحزاب المختلفة، ما يؤدي إلى إفقار الحياة السياسية العربية من الناحية الفكرية والأيديولوجية أو يجري تغليب السياسي بالمعنى الانتخابي على حساب الخلافات الفكرية والاجتماعية. السياسة في نهاية المطاف تقوم على الصراع والتنافس على قلوب المصوتين. فإذا كان الحال هو وجود قائمة مشتركة واحدة، فكيف وعلى ماذا وأين سوف يتم التنافس؟ كيف ستتبارى التيارات السياسية المختلفة على برامجها؟ ما هو الامتحان الحقيقي لهذه البرامج ؟ وكيف سيكون من الممكن حسم هذه الصراعات الفكرية الأيديولوجية!

على المستوى المباشر يمكننا أن نصوغ هذا السؤال بطريقةٍ أبسط وأوضح– يمكننا أن نطرح السؤال التالي: كيف سيتم ترتيب المرشحين في القائمة المشتركة في الانتخابات التالية؛ بناء على أيّ معايير، وما هو المفتاح الذي بموجبه تجري المحاصصة وتوزيع المقاعد؟

إنّ لهذا السؤال طابعاً تقنياً تماماً. في الانتخابات السابقة كان المفتاح مبنياً على نتائج الانتخابات السابقة التي جرى التنافس

هذا هو تحدي «الثقب الأسود» الذي يهدد بتطوُّر حالٍ يختفي فيها النقاش السياسي، أي تختفي فيها الاختلافات. أما الخطر المقابل، فهو الخطر المقابل الذي يمكن تسميته «الانفجار الكبير». والمقصود هنا حالة من التنافس الحزبي، غير مضبوطة، تؤدي إلى حالة تشرذم القائمة وتشظيها، بحيث نعود إلى الوضع السابق: أي أنه إذا كان الخوف في الحالة الأُولى ناتجاً عن وجود جذبٍ زيادةً عن اللزوم تجاه المركز فإنّ الخطر الثاني هو خطر وجود قوى طاردة عن المركز لدرجةٍ يصعب ضبطها ولجمها.

القائمة المشتركة: تحدي الاستمرارية.

فيها بين الأحزاب، وجرى تشكيل القائمة بناءً على موازين القوى التي أفرزتها الانتخابات السابقة. والآن، هل سيجري ترتيب المقاعد بناءً على المفتاح نفسه وتوزيع القوى والمقاعد نفسه؟ إذا كان الأمر كذلك، فهذا معناه تأبيد الخريطة السياسية الحزبية كما هي. لكل حزبٍ حصته من الكعكة. لكن، ما هو الحافز لأي حزب ليحسّن أداءه ويطوّر أفكاره ويقدم مشاريع جديدة أو وجوه جديدة؟ هل سيكون من الممكن قيام قوى أو أحزاب جديدة؟ أم أنّ القوى الحالية هي التي ستبقى ممثلةً إلى الأبد في القائمة المشتركة وحتى إشعار آخر؟ ألا يهدد هذا التوجه بموت الفكر السياسي الخَلاق؟

هذا هو تحدي «الثقب الأسود» الذي يهدد بتطوُّر حالٍ يختفي فيها النقاش السياسي، أي تختفي فيها الاختلافات. أما الخطر المقابل، فهو الخطر المقابل الذي يمكن تسميته «الانفجار الكبير». والمقصود هنا حالة من التنافس الحزبي، غير مضبوطة، تؤدي إلى حالة تشرذم القائمة وتشظيها، بحيث نعود إلى الوضع السابق: أي أنه إذا كان الخوف في الحالة الأُولى ناتجاً عن وجود جذبٍ زيادةً عن اللزوم تجاه المركز فإنّ الخطر الثاني هو خطر وجود قوى طاردة عن المركز لدرجةٍ يصعب ضبطها ولجمها.

فإذا كانت الحالة الأُولى تعبيراً عن وضعٍ تغيب فيه الخلافات الضرورية للعمل السياسي، فإنّ الحالة الثانية هي حالةٌ تسيطر فيها الخلافات دون أن يكون هناك ضابطٌ يُسيّر هذه الخلافات ويُحوّلها إلى خلافاتٍ ضمن وحدة. الخلافات من دون وحدة مشكلة، والوحدة من دون اختلافات مشكلة من نوع آخر. نحن بحاجةٍ لمعادلةٍ

إذا اعتبرنا أنّ القائمة المشتركة حالةٌ سياسيةٌ ومشروعٌ جامع، فهل يمكن أن تشكّل حركةً سياسيةً تتعدى مكونات الأجسام الحزبية التي ساهمت في تكوُّنها، وتتعدّى كونها قائمةً انتخابيّة؟ بمعنى: هل من الممكن أن تكون أجسامٌ أو شخصياتٌ أُخرى جزءاً من القائمة المشتركة دون أن تكون جزءاً من أيٍّ من الأحزاب المكونة للقائمة المشتركة؟ السؤال الأول هو: هل القائمة المشتركة تنوي أن تكون جبهةً شعبيةً عريضة تضمّ في داخلها انتماءاتٍ على أساسٍ فرديّ، أم أنها تريد أن تبقى مجرد تحالف بين أحزاب فقط؟

تضبط القوى الطاردة عن المركز مع قوى الجذب نحو المركز.

في هذا السياق، هناك أدبياتٌ قائمةٌ في الاقتصاد والقانون تتعامل مع قضية العمل الجماعي في حالاتٍ من هذا النوع. وإضافةً إلى المشاكل أعلاه هناك المشكلة المعروفة في عالم الاقتصاد بشأن «الراكب دون مقابل». المشكلة يمكن تلخيصها بالشكل التالي: في حال وجود مورد معين، أيّاً كان، معنوياً أو مادياً، وهناك مجموعة تشترك في استعماله، من ناحية، وصيانته، من ناحيةٍ أُخرى، أي أنها تأخذ منه، من ناحية، وتستثمر فيه، من ناحية أُخرى، فإن المشكلة تكمن في كيفية ضبط علاقة الأفراد بهذا المورد، بحيث لا ينتج وضعٌ يُشعِر البعض بأنهم يستثمرون في المورد أكثر مما يستهلكونه. لكنّ الآخرين يستهلكون أكثر مما يستثمرون. للتوضيح سوف أسوق المثال التالي:

لنفرض أنَّ أحد أعضاء المشتركة قرر خلال جلسة في الكنيست أن يشتم رئيس الحكومة، ولنفرض جدلاً أنّ هذه الخطوة تحظى بشعبيةٍ كبيرةٍ لدى جمهور المُصوّتين، ولنفرض الآن أنّ لجنة الآداب قد فرضت غرامةً على الكتلة، أو أنها منعتها من حضور عددٍ مُعيّنٍ من الجلسات، هنا قد يحدث وضعٌ بأنّ الذي قام بالفعل هو عضوٌ كنيست محدد، ويفترض أنه قد جنى ربحاً معنوياً وشعبياً نظراً لخطوته تلك، إلا أنّ الجسم الذي دفع الثمن هو الكتلة برمتها. هذا وضعٌ قد يشجع على الانتهازية السياسية، لأنّ الآثار السلبية للفعل لا تقع على الفاعل وحده، إنما تتعداه لتطال غيره، فيما هو المستفيد الوحيد من فعلته. هو حين يشتم يقوم بذلك بصفته الشخصية، وعندما يجري دفع الثمن، فإنه يقول: «أنا جزءٌ من قائمةٍ مشتركةٍ تفضلوا بدفع الثمن معي». إنّ تصرفاتٍ من هذا النوع من شأنها أن تُعزز منطق «الخصخصة»، أي العودة إلى الوراء، إلى ما قبل القائمة المشتركة، وعندها كلُّ حزبٍ مسؤولٌ عن أعماله، يستفيد منها وحده، ويدفع ثمنها وحده.

ولذلك، يجب تطوير آلياتٍ تضبط مثل هذه الحالات، بحيث يجري تحفيز كل عضو في القائمة على أخذ مصالح مجمل القائمة بعين الاعتبار، وذلك من خلال عمليتين متوازيتين: خلق حافزٍ سلبيٍّ لإلقاء «الأوساخ» على الآخرين (أي الأثمان السلبية) وخلق حافزٍ إيجابيٍّ لإلقاء الإنجازات في السلة العامة. ومن دون ذلك فإنّ باب الانتهازية يبقى مفتوحاً على مصراعيه.

القائمة المشتركة والعمل الحزبي

يطرح وجود القائمة المشتركة بعض التحديات لاستمرار العمل الحزبي بصيغته الحالية. لقد نشأت الأحزاب وتأسست، وكتبت برامجها السياسية، وتكونت في رحم التنافس مع الأحزاب الأُخرى الناشطة في الساحة العربية.

إن وجود القائمة المشتركة كسقفٍ جديدٍ من شأنه أن يُحوّل الخلافات أو الحدود بين الأحزاب إلى حدودٍ فضفاضة إلى حدٍّ بعيد، وأن يؤدي ذلك إلى نزول منسوب العصبية الحزبية، وهو أمر جيد بحد ذاته. لكن، من الجدير التأمل في الحالة الجديدة الناشئة والأسئلة التي من الممكن أن تُثيرها.

إذا اعتبرنا أنّ القائمة المشتركة حالةٌ سياسيةٌ ومشروعٌ جامع، فهل يمكن أن تشكّل حركةً سياسيةً تتعدى مكونات الأجسام الحزبية التي ساهمت في تكوُّنها، وتتعدّى كونها قائمةً انتخابيّة؟ بمعنى: هل من الممكن أن تكون أجسامٌ أو شخصياتٌ أُخرى جزءاً من القائمة المشتركة دون أن تكون جزءاً من أيٍّ من الأحزاب المكونة للقائمة المشتركة؟ السؤال الأول هو: هل القائمة المشتركة تنوي أن تكون جبهةً شعبيةً عريضة تضمّ في داخلها انتماءاتٍ على أساسٍ فرديّ، أم أنها تريد أن تبقى مجرد تحالف بين أحزاب فقط؟

والسّؤال الثّاني: حتى وإن شئنا القول إنّها تحالفٌ بين أحزاب،

يحضر السؤال عن كيفية انضمام أحزابٍ جديدةٍ إلى القائمة، وما هي الديناميكية التي تضبط عملية الانضمام هذه.

هذه بحد ذاتها أسئلةٌ مؤجلة بعض الشيء، لكنّ الأسئلة الملحة أكثر تتعلق بطبيعة العلاقة بين الأعضاء في القائمة مع زملائهم من أحزاب أُخرى داخلها. إنّ انتهاء حرب «داحس والغبراء» بين الأحزاب وحصول نوع من الانفراج في العلاقات يجعل عمليةً عبر الحدود بين الأحزاب أكثر سهولة. المقصود أنه نظراً لوجود حالة ارتخاءٍ نسبيٍّ بين الأحزاب، فإن التنسيق بين عضوٍ معينٍ في القائمة من حزبٍ ما مع عضوٍ في حزب آخر لهو أمرٌ طبيعيٌّ ولا يثير الشكوك. والحال كذلك، فإنه من الطبيعي أن نلاحظ في الفترة القريبة اصطفافاتٍ عابرةً للأحزاب مبنيةً على أساسٍ شخصيٍّ في الأساس: جمال ينسق مع أيمن، الطيبي مع دوف حنين، الإسلامية مع باسل، وقِس عليه. مع اقتراب الانتخابات المقبلة، سوف تشهد الساحة السياسية تحالفاتٍ من هذا النوع كي تزيد مجموعاتٌ معينةٌ من وزنها داخل القائمة.

إنّ هذا النوع من الحراك قد يؤدي إلى إضعاف الحياة السياسة الحزبية، لكن من دون الانتقال إلى حياةٍ سياسيةٍ ضمن القائمة المشتركة بصفتها إطاراً سياسياً، وبالتالي فإنّ إضعاف الحياة السياسة الحزبية دون وجود إطار تنظيميٍّ سياسيٍّ واضحٍ من شأنه أن يؤدي إلى شخصنة الحياة السياسة لدرجة غياب وجود أيّ فكرٍ سياسيٍّ (نحن متفقون على كل شيء سياسيّاً) واختصار السياسة بالنجومية الإعلامية. هذا أمرٌ يستدعي نوعاً من تطوير آلية العمل ضمن القائمة المشتركة وتحويلها إلى ما هو أكثر من قائمة، وإن كان أقلّ من حزب.

الحراك الآخر الذي قد يتطور مع وجود القائمة ويجب الالتفات إليه يقود في الاتجاه العكسي: ازدياد مفرط لقوة التنظيم الحزبي وهيمنته. هذا السيناريو يقوم على المقولة أو الفرضية التالية: بما أنّ كل حزب قد ضمن أن يكون لديه عددٌ معيَّنٌ من الممثلين في الكنيست (بعد تبدد رعب اجتياز نسبة الحسم) فإنّ الأحزاب ستتعامل مع قضية الترشيحات بصفتها نوعاً من تقاسم الثروة فقط لا غير. أي أنّ السؤال الذي كان يشغل بال أعضاء الحزب عندما كانوا ينتخبون مرشحيهم إلى الكنيست حول مدى جاذبية المرشح وقدرته على اجتذاب الأصوات سوف يصبح ثانوياً جداً، علماً أنّ مسألة العبور محسومة مسبقاً. إنّ وضعاً كهذا يعطي أفضليةً للمؤسسة الحزبية ذات التنظيم العالي؛ أن تفرض مرشحها على القائمة المشتركة دون أخذ مدى شعبية هؤلاء المرشحين بعين الاعتبار. إذا أضفنا إلى هذه الوضعية الفرضية القائلة بوجود ترهل حزبي، ما نتيجة الوضع المذكور أعلاه؟ فإنّ التنظيم الحزبي يصبح المقرر الأساسي، وليس الجمهور العريض لأعضاء الحزب. أي تصبح السياسة موضوعاً للمحترفين وأقل منه حالة شعبية عامة.